بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد فهو الى
يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين الا في صورة العطف على الضمير وليس الامر
كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو الا ان يقال هذا ايضا من قبيل
اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير قوله مستدلين
بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن لا يقتصر استدلالهم
على الاشعار بل استدلوا بالقران العظيم ايضا وهو قوله تعالى تساءلون
به والارحام واجيب بحمل قوله والارحام قسما قوله جاء في كلامهم اه
فيه انه لا اشكال في جواز جاء في كلامهم وجواز اعجبني جاءك لوجود الفصل
فالاولى التمثيل بجاؤوا كلاهم زيدا واعجبت جاءك زيدا قوله وقوي
الظاهر ويقوي قوله من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله الاولى
نظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف في الاحوال العارضة
بالنظر الى ما هو نفسه وغيره لان قولنا زيد هو القائم وعمرو فيه في حكم
زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدا واجب
التعريف محصورا فيه القائم ضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف
يحتمل ان يكون من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون
من تتمة المسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثاني
اوجه لانه على الاول يكون اعتبار امور في عبارة المص لا يفهم
من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح
كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم

المعطوف عليه

المعطوف عليه في التركيب فكما يستحقه المعطوف عليه في التركيب
يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه
على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث
يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا فكذا
المعطوف قوله كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى
العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة فهو من الاحوال العارضة له
بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة له
في نفسه تامل لان للعامل دخلا فيه نعم قابليته للاعراب كذلك قوله واما نحو
ربه شاة وسخلتها فبتقدير التنكير بقصد عدم التعيين وان كان الضمير
عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير بمعنى
ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة
سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير
ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة عن السابق
لا بعينه فشاذ فلذا قال على الشذوذ وهذا شذوذ في حمل الضمير على
النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ
عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم
جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واندفع ايضا
ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير
اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما قيل ان ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)